اللجوء الفلسطيني

2022

فشل السياسة والبحث عن البدائل

تقدير موقف

كانون الثاني / يناير 2022

لاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

رغم صعوبة رصد وقياس المتغيرات المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعهم المتشعب من حيث انتشاره الجغرافي وتعدد العوامل والجهات المؤثرة في أوضاعهم، إلا أن محورية القضية في تركيز الجهود الدولية والإقليمية خصوصاً خلال فترة إدارة دونالد ترامب، جعلها فعلاً موضعاً لتغييرات مستمرة، يمكن تلمس ملامحها في العام 2021، وإن كانت لا تحمل تحولات في الاتجاه الاستراتيجي المهدد لوجودهم وحقوقهم.

إذ تضافرت عدة عوامل في مواصلة إنتاج ومفاقمة التهديدات في هذا الاتجاه رغم التغيرات الظاهرية للسياسات الخارجية والدولية الموجهة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، و رحيل إدارة دونالد ترامب، والتراجع الظاهر في الهجمة الأمريكية المعلنة لتصفية قضية اللاجئين والروافع الحاملة لها، بما في ذلك تصفية وكالة "الأونروا"، فجملة المشاريع والبرامج والخطوات السياسية التي أطلقت دولياً وإقليمياً، لا زالت تفعل فعلها، وتمضي في تطوراتها، دون رد فعل ملائم على مستوى إنتاج السياسات المضادة التي

تتكفل بحماية اللاجئين وحقوقهم، أو الأدوات اللازمة لحمل هذه السياسات.

غالبية اللاجئين خارج فلسطين معرضين للتهجير يومياً، فيما بقيتهم يواجهون قسوة في النجاة من ظروف معيشية وسياسية تلقي عليهم يوميا بتهديدات مميتة، وفي داخل فلسطين المحتلة يعاني اللاجئون وعموم الفلسطينيين من سياسات القتل وجرائم الآلة الحربية والمنظومة الأمنية الصهيونية، بجانب المعاناة المعيشية المتزايدة.

يعيش أكثر من 90 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين المتبقين داخل سوريا فقراً مدقعاً، بموازاة 80 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ونسبة مماثلة في قطاع غزة، وينهار قطاع الخدمات الصحية، ويستعصي الوصول للعلاج أو المياه والكهرباء.

تحاول هذه الورقة الإسهام بتقدير للموقف فيما يتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وممكنات تعزيز قدرتهم في الحفاظ على حقوقهم ووجودهم، في ضوء طبيعة التحديات التي تواجههم والمخاطر المرتبطة بها، وهي محاولة تتجنب مقاربة دور مجتمع اللاجئين الفلسطينيين

وقواهم الحية وداعميهم الحقيقيين، في موضع الضحية الساكنة المعرضة للأخطار، بل تظهر كل ما سبق كفاعل نشط يختزن موارد لإحداث تغيير كبير في هذا الواقع إذا ما قيض له تفعيلها.

الثابت والمتغير دولياً وإقليمياً

قادت الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب وحلفائها في المنطقة والعالم، مساراً سياسياً منظماً لتصفية القضية الفلسطينية، وتشكيل تحالف إقليمي بين هؤلاء الحلفاء، وفي هذا السياق كان ملف اللاجئين الفلسطينيين في بؤرة السعي الأمريكي لتصفية الحقوق الفلسطينية، من خلال جملة الإجراءات الأمريكية لنزع الشرعية دولياً عن وضع اللاجئين الفلسطينيين ومكانتهم المعترف بها أممياً، وصياغة تعريفات جديدة بشأنهم، والعمل على تصفية "أونروا" كحامل وظيفي أممي لدور أساسي من واجبات الأسرة الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، او استهداف الفلسطينيين عموماً بما يقوض قدرتهم على الدفاع عن قضاياهم.

ورغم تراجع "الخطة الأمريكية للسلام/ صفقة القرن" عن تصدر العناوين والخطاب السياسي الأمريكي بعد سقوط هذه الإدارة، فإن السياق

الأساسي الذي أطلقته السياسات الأمريكية لا زال فاعلاً، والتراجع النسبي عن استهداف "أونروا" لا يعني عودة المنظمة لسابق عهدها أو السماح بمنحها الموازنات الملائمة لاستعادة قدرتها على تقديم خدمات حقيقية للاجئين، كما أن مسار تشكيل التحالف الإقليمي بين كيان الاحتلال ودول التطبيع العربي لا زال فاعلاً ويحظى بدعم أمريكي، و رهانات أطرافه على تصفية القضية الفلسطينية لم تنقطع أو تتراجع.

على مستوى الإقليم تترجم المساعي التنفيذية هذه السياسات على شكل مشاريع اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة، بما يمنح المحتل وهو الكيان الإسرائيلي مكانة المهيمن على القطاعات الحيوية في عديد من دول المنطقة بما في ذلك دول مضيفة للاجئين الفلسطينيين مثل الأردن وسوريا ولبنان، من خلال مشاريع خطوط وصل الطاقة والغاز ونقل المياه التي تتورط فيها هذه الدول تدريجياً، وتتركب على ذلك مظلة سياسية تلعب أدواراً ضاغطة تقودها كل من مصر والأردن لإلزام الفلسطينيين بشروط التعايش مع الوضع التطبيعي العربي الجديد، والذي يكرس وضعهم وقضاياهم كهامش ويضع التعاون مع المحتل كمركز وأولوية لبناء السياسات والتحالفات.

في موازاة الضغوط والمغريات التي تقدمها الدول المركزية في مشروع التطبيع العربي لأجل سوق غيرها للتحالف مع الاحتلال، تمارس هذه الدول أيضا دعمها لمشاريع ومجموعات سياسية في العديد من الدول المضيفة للاجئين، تعمل على إحداث تغيير جذري في بيئتها السياسية والأمنية بما يخلق بيئة أكثر عداء للفلسطينيين وقضيتهم ولاجئيهم على أراضي هذه الدول.

في ظل هذه العوامل المجافية، تمكن الفلسطينيون من تظهير نموذج في قدرتهم على التمرد الجماعي مجدداً، ضد جرائم الاحتلال في القدس وقطاع غزة، والتي استجرت رد فعل فلسطيني شمل كامل بقاع الانتشار الفلسطيني، على نحو استعاد صورة النضال الجمعي الفلسطيني وممكناته المحتملة، ومع ذلك فإن قصر المدى الزمني للحدث وغياب الاستثمار الجدي في تعميقه أبقاه قابلاً لحصار مفاعيله.

أبرز المهددات التي يفرزها هذا الواقع

في ظل عدم نجاح الفلسطينيين والجهات الداعمة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في بناء فعل وسياسات مضادة، وبفعل تأثير السياسات المعادية لحقوقهم، يفرز هذا الوضع تهديدات متعددة لوضع اللاجئين وحقوقهم، بما يتجاوز حتى الخطر التقليدي المتمثل في إطالة مأساتهم والانتقاص من حقهم في العودة لديارهم، فقد باتت التهديدات الناتجة تنحو باتجاه تقويض بقاء مجتمعات اللاجئين، وسلب ممكنات عيشهم والحقوق القليلة التي وفرتها لهم قدرتهم على الصمود خلال المراحل السابقة، واذا كانت هذه المسارات بعيدة ومتوسطة المدى لهذه التهديدات فإن وقعها المباشر و بالمدى الزمني القصير تظهر ملامحها بوضوح في النقاط التالية:

- تغير ملموس في سياسات "الأونروا" ، باتجاه الانخراط و الرضوخ لشروط الإدارة الأمريكية والاحتلال، بما يعني تحويل "أونروا" لمنظومة تطويع للفلسطينيين تبتزهم بخدماتها، لإخضاعهم لضوابط

تتكفل بتقويض مواقفهم الوطنية وقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم، فخلال العام المنصرم انخرطت الوكالة في إنفاذ جملة من المعايير والسياسات على موظفيها وعموم اللاجئين تعاقبهم بالحرمان من الخدمات والوظائف في حال مخالفتهم لبروتوكولات وقعتها مع الإدارة الأمريكية، تحظر عليهم التعبير عن هويتهم السياسية والوطنية، وتمنع اي شكل من اشكال الاستفادة من خدمات "أونروا" عن الشرائح الأكثر عرضة لجرائم الاحتلال من الأسرى والشهداء والمناضلين الفلسطينيين وذويهم.

إن "أونروا" التي يرتبط بها عموم اللاجئين الفلسطينيين وقدرتها على تعميم هذه المعايير كشروط للحياة تُمسك هي بمفاتيحها في المخيمات ومجتمع اللاجئين، تتجه لممارسة انحياز سياسي ضد حقوق اللاجئين في النضال ومواجهة الجرائم الصهيونية، وهو ما يعني فعلياً ثقلاً هائلاً سيضاف إلى قائمة العوامل الضاغطة على اللاجئ الفلسطيني ودوره في مجتمعه وفي الدفاع عن حقوقه.

- تفاقمت مخاطر التجويع المسلط على اللاجئين الفلسطينيين بفعل استمرار سياسات وكالة "أونروا" التقليصية، وفشلها الواضح في توفير الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين، في ظل انهيار اقتصادي داخل عدد من الدول المضيفة، بحيث باتت غالبية اللاجئين الفلسطينيين فعلياً تحت خط الفقر(حوالي 80 بالمئة منهم) وطائلة الجوع، في وقت تعجز فيه سياسات الإغاثة الجزئية عن وقف الانهيار ناهيك عن إحداث تحول يتكفل بتقليص نسب الجوع.
- الوضع المعيشي مرشح للأسواء بفعل الانهيار المتسارع في القطاعات الخدمية الرئيسية، الوصول للمياه أو الكهرباء يزداد صعوبة لمعظم اللاجئين الفلسطينيين، والقطاع الطبي عاجز عن توفير الحد الأدنى من الخدمات الاعتيادية ناهيك عن التعامل مع الصعوبات المتزايدة في ظل تفشي الوباء المستمر لعامه الثالث.

تدريجياً تواجه تجمعات ومخيمات اللاجئين نقصاً في العلاج، وترديا في طبيعة وجودة الرعاية الطبية المقدمة، وصعوبة في الوصول لها، وعلى

طاولة الجهات المعنية لا يوجد ما يشير لنوايا بخطة أو إجراءات إنقاذية للقطاع الطبي، أو القطاعات الخدمية الاخرى.

- المخيمات الفلسطينية في لبنان باتت موضعاً للاشتباك الفلسطيني- الفلسطيني جزئيا، وعمليات التحشيد المتبادل تجعلها على هاوية انفجار تقوده المناورات المحسوبة وغير المحسوبة لاستخدامها كجزء من مساحة الصراع على السلطة فلسطينياً، كما أن مساعي توظيفها في دوائر الاشتباك اللبناني تجعلها مهددة بتحويلها لساحة اشتباك أكثر من اي وقت مضى، ذلك بالمعنى العام للخطر الأمني، فيما يعاني اللاجئون من فقدان لأدنى معايير الأمن الشخصي في هذه المخيمات في ظل المخاطر المتزايدة للجريمة بفعل الأزمة الاقتصادية.
- التهديد العسكري من خلال القتل المباشر والعمليات العسكرية صفة ملازمة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فيما تعمل المخاطر الأمنية كجزء من أدوات العقاب والتنكيل الممنهج باللاجئين الفلسطينيين، الحال ليس أفضل بالنسبة للاجئين في

الأرض المحتلة، في ضوء استمرار الهجمات العسكرية الاحتلالية والتي تطال قطاع غزة ومخيماته، وتصاعد سياسات القتل الممنهج في الضفة المحتلة، ذلك بجانب ما يضيفه القمع الأمني الموجه ضد المخيمات، وفي بقية مساحة الانتشار الفلسطيني يتواصل تعرض الفلسطينيين لمخاطر القمع الأمني وسياسات التضييق عبر أدوات وذرائع أمنية

- لم تعد عمليات الطرد والتهجير تهديدات مقبلة، بل واقع قائم، حيث تزدهر شبكات التهريب في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم التي لم تعد تتوفر فيها أدنى احتياجات الحياة، وباتت تدفقات اللاجئين للهجرة من مخيمات غزة ولبنان في منحى مستمر في التصاعد، فيما تكفلت عملية التهجير القسري الهائلة بإفراغ مخيمات سوريا من معظم لاجئيها، ولا زالت التهديدات المحيطة أمنياً واقتصادياً بمخيمات لبنان توشك على صناعة موجة هجرة غير مسبوقة في المدى القصير.

- بفعل مسار التحالف بين دول التطبيع العربي وكيان الاحتلال، يتم تأسيس بيئة معادية للفلسطينيين وحقوقهم في عدد من الدول العربية، التي تتصاعد فيها مؤشرات العداء للاجئين الفلسطينيين، خصوصاً مع تورط أطراف سياسية في عمليات التعبئة والتحريض ضدهم، وهو ما ينذر أولاً بتفكيك الموقف العربي الداعم لحقوق اللاجئين بالمعنى السياسي العام، وبالمعنى التفصيلي يجعل من هؤلاء اللاجئين عرضة لمزيد من سياسات التضييق، بجانب تعريضهم لمخاطر الأعمال العدائية من شرائح اجتماعية تخضع لتأثير هذه الدعاية، وقوى سياسية تحملها ضمن برنامج عملها السياسي.
- موقف وبرنامج الاحتلال الساعي لنزع الاعتراف الدولي بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بات يحظى بدعم علني من دول التطبيع العربي، بجانب الدعم الأمريكي المعلن لهذا الموقف من خلال "خطة السلام/ صفقة القرن"، وهو ما ينقل مخاطر تفكيك الموقف الدولي الرسمي من قضية اللاجئين من خانة المخاطر المستقبلية

الى خانة الخطر الوشيك، ترفد ذلك دعاية صهيونية موسعة، تشاركها دعاية موجهة من نظم التطبيع وأدواتها الإعلامية تستهدف تحويل موقف الشعوب العربية من القضية الفلسطينية مستخدمةً سرديات صهيونية عن النكبة واللجوء واللاجئين، ودعاية تحريضية ضد الفلسطينيين وفعلهم النضالي وهويتهم.

تستنزف الهجمة المستمرة على حقوق الفلسطينيين وأدوات فعلهم كثيراً من موارد هذا الفعل، وتسهم في تفكيك روافعه وحواضنه بواسطة الحصار والتضييق والدعاية السياسية، إلى جانب ذلك فإن استمرار التعطيل السياسي الفلسطيني وغياب برنامج للعمل الوطني في ملف اللاجئين والتهميش المستمر لهم، يتكفل بتآكل خطير في البنى الوطنية وأدوات العمل الجماهيري والنضالي في مجتمع اللاجئين، ان التجويع والترهيب المتلازم مع فقدان المبادرة السياسية يضع الفلسطينيين في مجتمعات اللجوء في موضع المتلقي الذي يفقد يومياً موارده البشرية والسياسية وبناه التنظيمية ويتم استلاب مؤسساته لمصلحة مشاريع معادية لحقوقه وتحييد وتصفية مؤسسات وموارد أخرى.

عوامل مفاقمة التهديد

- تدير السلطة الفلسطينية وقيادة م ت ف سياسات حفظ بقائها، وفي وقت يسعى الاحتلال لتقليص أي معنى سياسي لوجود هذه المنظومة، ويربط أجهزتها المختلفة به، ويوجه سياساته العدوانية مباشرة تجاه الجمهور الفلسطيني، فإن هذه القيادة لم تتجه لأي تغيير في سياساتها بما يعنيه ذلك من ترك مساحات هائلة يتحرك فيها الاحتلال على المستوى الرسمي، وخصوصاً على مستوى تصفية عوامل صمود الفلسطينيين وشبكة مناصريهم والمواقف الداعمة لهم في الملفات الرئيسية للصراع، كما يواصل تعطيل كتلة هائلة من الفلسطينيين المرتبطين بمشروع السلطة، وفي جانب آخر وبهدف الحفاظ على هيمنتها على المشهد السياسي دون القيام بما هو مغاير سياسيا لما يستنزف رصيدها، تجنح السلطة نحو تدخلات أمنية وقمعية في بيئة المخيمات داخل فلسطين، وسنحو ياسات تقايض الهيمنة والنفوذ على اللاجئين في مخيمات دول

الطوق بتنازلات لهذه الدول وحكوماتها عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

- عجز المعارضة التقليدية الفصائلية عن إنتاج مشروع بديل سياسي شامل، ورغم تعدد موجبات هذا المشروع فإن التعطيل والخطوات المترددة هو السمة الملازمة لسلوك هذه الفصائل، وكذلك العجز عن إنتاج أدوات لإعادة احياء المشاركة الجماهيرية في العمل السياسي والنضالي، أو طرح أجندة بديلة للفعل الوطني، وبينما تبرز التحديات في ملفات اللاجئين والتطبيع والأسرى والحصار والقبضة الأمنية ضد العمل الوطني في الضفة، وضرب الوجود الفلسطيني في الداخل المحتل عام 1948، فإن ملفات التحرك السياسي الفلسطيني لهذه الفصائل لا زالت هي ذاتها المطروحة اقليمياً وسلطوياً، أي المصالحة، وإعادة توحيد بنية السلطة، والانتخابات، قضايا يتجاوزها الاحتلال في سياساته على الارض، ان نجاح هذه الفصائل واذرع المقاومة المسلحة التابعة لها في تثبيت بنية عسكرية مسلحة تقاتل الاحتلال انطلاقا من غزة، لن يكون كافيا لردع

الهجمة الاحتلالية على مختلف الجبهات، كما ان نقدها للسلطة وسياساتها لن يكون كافيا لتجنيب الفلسطينيين مخاطر هذه السياسات او صناعة برنامج بديل يلتقط عناوين الاشتباك بين الفلسطينيين والاحتلال ويحملها تحت شعار وطني عريض يتجاوز أوهام مشروع "السلطة/ الدولة"، وينفتح على نضال تحرري جامع.

- في ظل هذا التعطيل السياسي للكتلتين الأكبر والاكثر هيمنة على الفعل الفلسطيني، يتم التغول على مجتمعات اللاجئين بتحويلها لمساحة للمنافسة على الهيمنة والتمثيل السياسي، دون التفات جدي لطبيعة المخاطر التي تعصف بهذه المجتمعات، أو السماح بانخراط جموع اللاجئين وأكثرية الفلسطينيين في صناعة أو صياغة قرارهم أو تشكيل أدوات فعلهم.

واقع تحتكر فيه كتلة السياسة التقليدية موارد الفعل السياسي ويعجز فيه الجمهور عن إيجاد أدوات لتنظيم الذات أو التأثير في البنى التقليدية وقراراتها وجمودها السياسي والبرامجي.

- لا زالت هيمنة سياسات المانحين على المجتمع المدني الفلسطيني تعجزه عن القيام بدور فعال في خدمة مجتمعه، وتعكس أدواره، فبدلاً من تشكيل متنفس سياسي ومجتمعي وحقوقي للجماهير الفلسطينية، تسهم في توليد بدائل الفعل والتعبير عن الإرادة الجماهيرية، فإنها تتورط اكثر في إنفاذ برامج تسهم في تقويض هذا الفعل، وتنفيذ مشاريع تمس بالحقوق الفلسطينية، والتحول لأدوات لإنفاذ نوع من المقاولات الاجتماعية –والأمنية أحياناً– لمصلحة مانحيها وسياساتهم.
- في العقد الأخير ورغم صعود بؤر فعل فلسطيني يشتبك مع الاحتلال ومع التحديات التي تواجه الفلسطينيين في قضايا الأسرى ومواجهة التطبيع والاحتجاج على السياسات القمعية، فإن هذه البؤر النشطة والمكونة من شباب مستقلين و حراكات وطنية وعناصر فصائلية، لا زالت تعجز عن بناء صلاتها والتشكل كشبكة وطنية جامعة قادرة على صياغة عناوين سياسية كبرى، كما لا زالت تعجز عن ادراك أدوارها في هذا الجانب، أي أن تكون أكثر تسيساً

وتضطلع للقيام بمسؤولياتها كحلقة وجسر ينقل الفلسطينيين تنظيمياً وسياسياً لأدوات فعل بديلة تتغلب على قيود الاحتلال وتعقيد التحديات المتراكمة.

فرص المجابهة وإمكانيات الفعل

- هناك وعي متزايد بالاستهداف الشامل الذي يتعرض له الفلسطينيون، يتكون بفعل التصعيد الاحتلالي وهجمة حلفائه على الحقوق الفلسطينية، وكذلك وعي بقدرة الفلسطينيين على النضال الجماعي للحفاظ على حقوقهم والدفاع عن انفسهم، وهو ما أبرزته هبة أيار التي انطلقت ضد محاولات تهجير الفلسطينيين من حي الشيخ جراح، وجمعت الفلسطينيين تحت هذا العنوان، وانتجت في مواجهتها للاحتلال عناوين عدة تتعلق بجرائم الاحتلال في كل موضع للوجود الفلسطيني.
- الفعل الجماهيري الفلسطيني خلال الهبة الأخيرة وفي محطات اخرى من المواجهة بين الفلسطينيين ومنظومة الاحتلال، نهضت به مجموعة كبيرة من الكتل والبؤر الفلسطينية الناشطة، وقوى وفصائل

ومنظمات حقوقية وأدوات اعلامية، بما يظهر وجود شبكة فلسطينية كبيرة منخرطة في الفعل الوطني وان كانت يعوزها الاتصال والتخطيط والبناء المشترك للأهداف، بما يخدم استعادة ربط الفعل والممارسة السياسية والنضالية بالإرادة الشعبية، وقدرته على اقتراح أهداف وطنية شاملة.

- المعاناة اليومية لعموم اللاجئين في المخيمات وخارجها تعزز وعيهم بخطورة وضعهم، وافتقادهم لأدوات الفعل، وبخطورة الوضع الفلسطيني و تأزمه، وانسداد افق الممارسات السياسية القائمة وانفصال معظمها عن هموم اللاجئين ومعاناتهم، وعلى ما يثيره هذا المشهد من إحباط وبحث عن مخارج فردية، فإنه أيضا كفيل بخلق مسارات فعل تنقلب على أشكال الاخضاع والولاءات وأدوات تعطيل الفعل والتهميش.
- لا يحتاج الفلسطينيون ومجتمع اللاجئين والمعنيون بحقوقه لإعادة اكتشاف أدوات الفعل والتأثير، فهناك من التجارب النضالية الجماعية التي يختزنها هذا المجتمع ما يسعفه، وهناك مساحة

بالفعل للبناء على هذه التجارب واستعادة حضورها وتطويرها بما يلائم التعقيد المتزايد للمواجهة بالعموم وللظروف التي يواجهها اللاجئ الفلسطيني بشكل خاص.